مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (08) / العـدد: (01)، (2024)، ص 149 - 169

اقتسام مياه حوض النيل ما بين نصوص الاتفاقيات الدولية وسياسات القوى الإقليمية والدولية

Sharing the waters of the Nile Basin between the texts of international agreements and the policies of regional and international powers

زينب بن حامو[1]*، محمد الأمين بن عودة[2]
[1] جامعة تامنغست، (الجزائر)، BENHAMMOU.Zineb@univ-tam.dz
مخبر استراتيجيات التنمية في المناطق الحدودية بالجنوب الكبير
[2] جامعة غرداية، (الجزائر)، amine.dz30@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/10/14 تاريخ قبول النشر: 2023/12/31 تاريخ النشر: 2024/ 06/30

ملخص:

يهدف المقال إلى دراسة وتحليل مسألة في غاية الأهمية، والمتمثلة في آليات اقتسام مياه حوض النيل ما بين دول المصبّ ودول المنبع، وذلك بالتركيز على بُعدين ومتغيرين أساسيين لهما درجات متفاوتة من التأثير، إذ ينصرف البُعد الأول في الإطار القانوني والاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع واقتسام مياه الحوض، أما الثاني فيتعلق بسياسات القوى الإقليمية ومدى تأثيرها على تعميق حدّة الخلافات البينية بخصوص الحصص القانونية لكل دولة من المياه، وقد توصّلت الدراسة إلى كون بلدان الحوض بحاجة إلى مفهمات سياسية أكثر توافقية لاستدامة الاستغلال العادل لمياه الحوض ما بين دول المنبع ودول المصب.

الكلمات المفتاحية: حوض النيل؛ مصر؛ إثيوبيا؛ السودان؛ الإتحاد الإفريقي.

Abstract:

This paper aimed at studying an important issue, which is the Nile basin water division mechanisms, also analyzing and monitoring the relationship between main several variables, the international conventions with the territorial policies in one hand, and their effect on the Nile basin issue at the other hand, the paper found that the concerned states needs to reach for good comprehensives for better exploitation of the Nile river water.

Keywords: Nile basin; Egypt; Ethiopia; Sudan; African Union.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

تعتبر المياه المشتركة أحد أبرز المواضيع إثارة للجدل بالإعمال الأكاديمية والتحليلية، وتتعدد الأطر والخلفيات المعرفية ذات الصلة بهذا الموضوع ما بين السياسية، الاقتصادية والقانونية، وبالقارة الأفريقية يتصدر الخلاف حول اقتسام مياه حوض النيل دائرة النقاش بين مختلف الفاعلين بالمنطقة، باعتبار نهر النيل الأطول عالمياً حسب اغلب التصنيفات البحثية العلمية، وكذا لاشتراك عدد هائل من الدول في الاستفادة من مياهه وعائداته، إذا تنقسم في هذا الإطار ما بين دول منبع وأخرى كدول ومناطق مصبّ.

وفي هذا الإطار وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمركبة المنبثقة من الأزمة الرّاهنة حول إشكالية اقتسام مياه النيل، فقد أخذ الموضوع أبعاداً متعددة ومقاربات متباينة لطبيعة الحلول الممكنة لهذه المسألة، فإلى جانب الخصوصية الجيوسياسية المرتبطة بها، يبقى البُعد القانوني على قدرٍ عالٍ من الأهمية في التوصل لتفاهمات توافقية ناجعة، وعليه فإن المقال يطرح إشكالية رئيسية مفادها ما هي أبعاد تأثر التوصل لحلول سياسية توافقية حول اقتسام مياه النيل في ظل الأطر القانونية المنظمة لإدارة مياه الحوض والسياسات الإقليمية بالمنطقة؟

ينطلق المقال من فرضية أساسية تتمحور حول التأكيد على وجود تأثير واضح للمُعطى التاريخي القانوني على تعميق حدّة الخلافات بين دول الحوض بخصوص الآليات الضرورية لاقتسام مياه النيل، خاصةً في ظل التغيرات الجيوسياسية التي مسّت أغلب دول منطقة القرن الأفريقي بشكل عام، وكذا للتسارع المسّجل في السياسات الإقليمية الرامية لتغيير الحقائق على مسارات نهر النيل بدول الحوض.

وفيما يخص منهجية الدراسة المتّبعة، فقد اعتمد المقال على بناءٍ منهجي متكامل يساعد على التوصل لإجابات دقيقة حول الإشكالية الرئيسية، بدايةً بالمنهج التاريخي الذي تمّ استخدامه للتعرف على الخلفية التاريخية لمعضلة اقتسام مياه حوض النيل من جهة، ورصد أهم مسبباتها ودوافع تعقيدها من جهةٍ أخرى، وكذلك المنهج القانوني الذي تم الاعتماد عليه لرصد وتحليل مختلف الأطر والاتفاقيات القانونية المنظمة لاقتسام مياه نهر النيل بين دول المنطقة، وذلك للتعرف على الالتزامات التي فرضتها وتأثيراتها المختلفة على مسار الأزمة، وعليه تمّ تقسيم المحاور التحليلية للمقال إلى ثلاثة محاور أساسية هي كالتالي:

1 – الأبعاد الجغرافية والسوسيو اقتصادية لمنطقة حوض النيل.

2 – أهم الاتفاقيات المنظمة لاقتسام مياه النيل .

3 – سياسات القوى الإقليمية والدولية تأثيرها على اقتسام مياه النيل.

2. الأبعاد الجغرافية والسوسيو – إقتصادية لمنطقة حوض النيل:

تحظى منطقة حوض النيل باهتمامٍ بالغٍ من قبل الباحثين والدارسين من شتى المجالات والأُطر المعرفية المختلفة، وتتداخل تحليلاتهم ورؤاهم بناءاً على المقاصد الأساسية والبحثية من هذه التحليلات، وتلعب الأهمية

القصوى التي تلقيها مياه الحوض دوراً بارزا في تنامي هذه التوجهات من الاهتمامات البحثية، "وفي الجانب الجيوسياسي أضحت قضايا المياه بشكلٍ عام، ومعضلة اقتسام مياه النيل بشكلٍ خاص المسألة الأكثر استقطابا في الآونة الأخيرة[1]"، فحسب تقديراتٍ بحثية عديدة فإن "حوض نهر النيل يعتبر أطول نهر عابر للحدود Transboundary River بالعالم بحوالي 6695 كلم، تتقاسم مساره حوالي 11 دولة هي: تنزانيا، أوغندا رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، كينيا إثيوبيا اريتريا، جنوب السودان، السودان ومصر مقسمة مابين (دول المنبع ودول المصب)[2]".

جدير بالذكر أن مسألة تصنيف وترتيب النهر من حيث الطول نال قسطاً من الجدل والاختلاف بين مختلف الكتابات فمن جهة "تشير بعض البيانات أن نهر النيل يأتي في المرتبة الثانية بعد الأمازون من حيث الطول، فبينما يبلغ الأول طولٌ قدره (6484 كلم)، يبلغ الثاني –الأمازون– حوالي (6515 كلم)[3]"، ومن جهة أخرى ومع الأخذ بعين الاعتبار تقارير بعض المنصات والمراصد والهيئات على غرار بيانات "هيئة مبادرة حوض النيل Nile Basin Initiative (NBI)، فإنّ نهر النيل يصنّف بالمرتبة الأولى بطول (6600 كلم)، وذلك بعد تسجيل اجتيازه لحوالي 31 درجة من دوائر العرض[4]".

تشير الدراسات إلى بحيرة فيكتوريا المتواجدة بأعالي منطقة حوض النيل بأراضي الحبشة أنها المصدر الأساسي الذي تتجمع فيه مياه النيل لتنطلق بعدها عبر عدّة مسارات وروافد، منها "المتوجهة إلى بوروندي أين تتجمع المياه في Kegara River المتصلة بتنزانيا، وكذلك يعتبر كل من النيل الأبيض، النيل الأزرق بحيرة عطبرة والسوبات Atbara and sobat الروافد الأساسية التي تسجل التدفقات العالية لنهر النيل وذلك بتدفق سنوي يصل إلى حدود 84 بليون م[53]".

بالنظر إلى الأقاليم المائية للدول عبر أرجاء العالم وبمختلف المناطق والفضاءات الجغرافية – المناخية فإنها تتيح لها خصوصيات متعددة الأوجه، تتعلق بعضها بطبيعة المجتمعات التي تعيش على ضفافها، وتؤثر أيضاً على بقية المحددات الاقتصادية للحكومات القائمة عليها، وحوض النيل في هذا الإطار يعتبر أحد أكبر مصادر المياه ليس فقط بالقارة الأفريقية بل على المستوى العالمي، وتاريخياً يزخر الحوض بتنوعٍ إيكولوجي هائل، انعكس بشكلٍ واضح على البنى والهياكل السوسيو اقتصادية لجميع الدول الإحدى عشر التي يعبر من خلال حدودها، "إذ يتربع الحوض على مساحة جغرافية قدرها 03 مليون م^2، أي حوالي عُشر مساحة القارة الأفريقية، ويُزوّد أكثر من 160 مليون نسمة من قاطني دول الحوض بمصادر المياه العذبةFresh Water، تستخدم في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية[6]".

تبعاً لما تشهده القارة الأفريقية بشكل عام ومنطقة القرن الأفريقي بشكلٍ خاص من صراعات متزايدة حول مصادر المياه العذبة، تركز عديد الكتابات على الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية المواكبة لهذه الصراعات والتناقضات

في مصالح الدول، مع العلم أن مشكلة المياه بما فيها مياه حوض النيل تفاقمت في العقود الأخيرة بسبب التداعيات المتضاعفة لمشاكل مختلفة أهمها الزيادة المضطردة في النمو الديموغرافي وارتفاع نسب التمدن وفق الآتي:

- فبالنسبة للإحصائيات الديموغرافية الرّسمية فإن التوقعات بتزايد نسبة النمو الديموغرافي لدول حوض النيل ستعرف تسارعاً ملحوظاً في العقود الثلاثة اللاحقة، فوفق أرقام هيئة مبادرة حول النيل NBI"فإن سكان المنطقة سيتضاعف من 556 مليون نسمة سنة 2020 إلى حوالي 1.04 مليار نسمة بحلول سنة 2050، إذ ستسجل جمهورية الكونغو الديمقراطية النسبة الأعلى لتصل إلى 197 مليون نسمة، متبوعة بإثيوبيا بحوالي 191 مليون نسمة، ثم جمهورية مصر العربية بحوالي 138 مليون نسمة[7]"، وهذا ما من شأنه أن يحدث ضغوطات حول الاستغلال الكلي لمياه نهر النيل.
- أما بالنسبة للعامل الثاني والمتمثل في الازدياد المتوقع في نسب التمدن أو اتساع ظاهرة النزوح الريفي، الذي بدوره قد يلقي بظلاله على الزيادة المحتملة لاستهلاك مياه النيل، فإن الأرقام تشير إلى مستويات جد عالية، "ففي هذا الإطار تسجل كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا النسب الأعلى مقارنةً ببقية دول الحوض، في حين تتربع جمهورية مصر العربية فيما يخص الاتساع السكاني الهائل بالعاصمة إذ تشير الإحصائيات إلى زيادة متوقعة بالعاصمة القاهرة إلى حوالي 59.94 مليون نسمة بحلول سنة 2040، والخرطوم بحوالي 8.7 مليون نسمة بنفس السنة[8]".

وعليه تشير الدراسات والأبحاث السوسيولوجية والسياسية لسياسات دول حوض النيل، بأنه على المنظورين المتوسط وبعيد المدى فإن شعوب وحكومات دول الحوض ستواجه العديد من التحديات والصعوبات المتصلة أساساً بمياه نهر النيل، وذلك باعتبارها تعتمد بشكلٍ كبير عليها في مزاولة أنشطتها الاقتصادية الحكومية الرّسمية منها، وغير الرّسمية المتمثلة في الزراعات العائلية والقَبَلية، "من أهم هذه التحديات نجد الصعوبة المتزايدة للحصول على المياه العذبة الصالحة للشرب، وذلك بسبب غياب برامج تنموية حكومية واضحة لمعالجة مياه النهر، وكذلك محدودية قدرة هذه الدول في تحقيق اكتفاء غذائي معتبر وتحقيق مستويات مقبولة من الاستفادة في توليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من التدفقات التي تتيحها مياه النهر[9]"، ولهذه التحديات أسباب وتفسيرات عديدة أهمها تعاظم الانعكاسات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية بمنطقة القرن الأفريقي، وقد وضعت هيئة مبادرة حوض النيل NBI تصورات من شأنها الموازنة ما بين التغيرات المناخية ومقتضيات التنمية لتحسين الوضعية الإيكولوجية للحوض أنظر (الشكل رقم 01).

الشكل رقم 01 : تصورهيئة مبادرة حوض النيل لتأثيرات التغيرات المناخية على الحوض

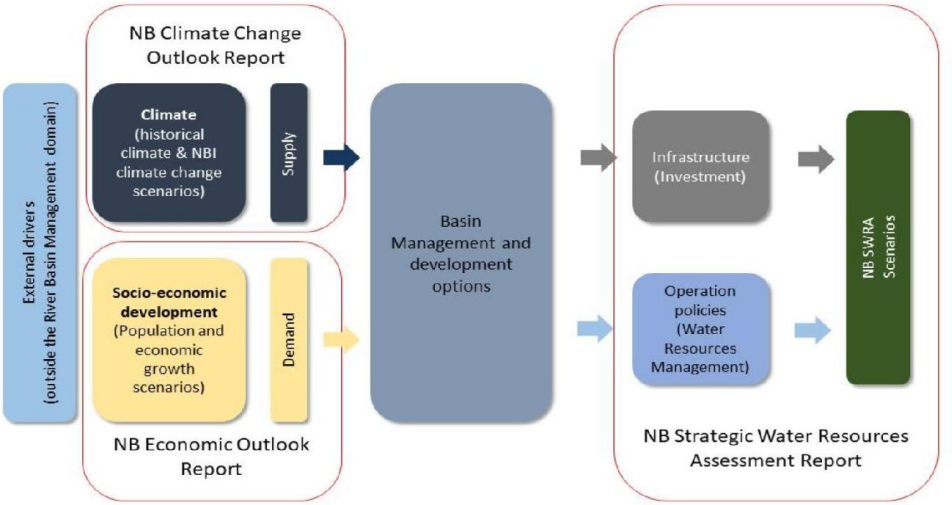

Source: Nile Basin Initiative Secretariat,"nile basin socio-economic outlook 2050". Report n 2022-15, Uganda: November 2022. P04

وفق الأهمية المتزايدة للموارد المائية في اقتصاديات الدول والحكومات، وكذا لضروريات الاستمرارية والاستدامة البشرية، فإنه لطالما مثّلت مياه حوض النيل مصدراً ملحاً ومؤثراً للصراعات والتعارض في مصالح الدول المتشاطئة للنهر، وفي هذا الإطار يشير الباحث (Ghoreishi, M) وآخرون في دراستهم (A.: Cooperation in a (Transboundary river basin: a large-scale socio-hydrological model of the Eastern Nile إلى "أنّ الحوض قد مرّ بمسارٍ من التجاذبات الجيوسياسية بداية من سنة 1959 وصولاً إلى ما بعد 2020، شهد خلالها العديد من السيناريوهات والأحداث متعلقة بمشاريع تنموية قُطرية مسّت في بعضها مسار ومنسوب المياه، وبالتالي أخلّت بحصص الدول المطلة على النهر من المياه، كان آخرها إقامة إثيوبيا لسد النهضة بداية من سنة 2014[10]".

وعليه فإنه لطالما أعادت هذه الأحداث الصراعات الجيوسياسية بالمنطقة، انطلاقا من القضية المحورية المتمثلة أساساً في جدلية التوافق من عدمه حول رؤى وتصورات دول منطقة حوض النيل للمقاربات المختلفة لمعالجة معضلة اقتسام مياه الحوض، الأمر الذي يؤدي بنا بضرورة البحث والتوضيح في جزئية الأطر القانونية التي نظمت وتنظم اقتسام مياه نهر النيل تاريخياً.

3. أهم الإتفاقيات المنظمة لاقتسام مياه نهر النيل

يخضع المجرى المائي الذي يعبر عدة دول لقواعد القانون الدولي، ونهر النيل لا يختلف عن غيره من المجاري المائية باعتبار أنه يعبر إحدى عشرة دولة إفريقية، هذا ما جعله محل اهتمام من طرف القوى التي كانت تستعمر هذه المناطق في الماضي وحتى هذه الدول المستقلة بعد نيلها الاستقلال، فلا يمكن لأي دولة أن الاستحواذ عليه وحرمان

البلدان المتشاطئة من الاستفادة منه، ومن هنا كان لابد من وضع ضوابط لتنظيم استغلال مياه النهر، هذا ما حصل حيث تم توقيع اتفاقيات ومعاهدات لتقسيم مياهه بين دول الحوض ودول المصب ويمكن أن نقسم هذا المحور إلى قسمين في القسم الأول سنتطرق للاتفاقيات الموقعة خلال الحقبة الاستعمارية، ثم نتطرق للاتفاقيات الموقعة بعد الاستقلال.

1.3. الإتفاقيات الموقعة خلال الفترة الإستعمارية:

لم تكتفي القوى الاستعمارية من اقتسام القارة الإفريقية بينها، بل تعدى الأمر لاقتسام الموارد والثروات، ومن بين هذه الموارد نهر النيل، فاتفقت فيما بينها نيابة عن مستعمراتها على تحديد الحصص، ونظام وضع المشروعات.

*** بروتوكول روما 1891 :**

تم إبرام هذا البروتوكول بين القوتين الاستعماريتين البريطانية والإيطالية في 15أفريل1891، من أجل تحديد مجالات نفوذهما في منطقة حوض النيل من شرق إفريقيا حتى البحر الأحمر ويلزم الاتفاق الدول الموقعة عليه

والدول الموقع بالنيابة عنها من عدم إقامة مشروعات من شأنها التأثير على حقوق مصر والسودان دون التشاور المسبق.[11]

وبالتالي أكد البروتوكول على ألا تقيم إيطاليا التي كانت تبسط نفوذها على الحبشة (إثيوبيا) بعدم قيامها بأية إنشاءات للري على نهر عطبرة من شأنها التأثير على تدفق مياهه في نهر النيل.[12]

*** معاهدة 15ماي 1902:**

تم توقيعها بالعاصمة الإثيوبية اديس ابابا بين كل من الحكومة البريطانية و الإمبراطور الإثيوبي منيليك الثاني MENELIK II حيث تعهد فيها هذا الأخير بعدم إقامة و الموافقة على إنشاء أي مشروعات أو منشآت على بحيرة تانا أو نهر السوبات أو النيل الأزرق، قد تعترض وتعرقل تدفق وسريان مياه نهر النيل دون موافقة من الحكومة السودانية والبريطانية مسبقاً.[13] وبالرغم من توقيع إثيوبيا على الإتفاق إلا أنها لم تصادق عليه بشكل نهائي.[14]

***إتفاق لندن 1906**

وقعت في لندن بين ملك بريطانيا العظمى إدوارد الثامن IDWARD VII وملك بلجيكا ليوبولد الثاني LEOPPOLD II ، وراعي حكومة الكونغو، نص الاتفاق على تقسيم مناطق نفوذ كل منهما في شرق إفريقيا[15] كما تعهدت الكونغو بعدم إقامتها أو السماح بإقامة أعمال على أو قرب نهر سميليكي من شأنه إنقاص كمية المياه المتدفقة لبحيرة ألبرت دون موافقة السودان[16].

***اتفاقية 13 ديسمبر 1906:**

وُقِّعت هذه الاتفاقية الثلاثية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بخصوص سلامة إثيوبيا، وجاء في مادتها الرابعة أن يتم التشاور بين الدول الثلاث في حالة نشوب أي صراعات في إثيوبيا، كما نصت على الحرص على مصالح بريطانيا في مصر وحوض النيل، وبالتحديد تنظيم مياه حوض النيل وروافده، كما أكدت على ضرورة الحفاظ على مصالح اثيوبيا وايطاليا والمصالح الفرنسية في ساحل الصومال[17]، وبالتالي هذه الاتفاقية لم تعارض ما تم التوقيع عليه مسبقاً بل جاءت لتأكيده.

***مذكرات ديسمبر 1925:**

جاءت هذه الخطابات المتبادلة بين إيطاليا وبريطانيا، اعترفت فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لكل من مصر والسودان في مياه النيل والأزرق وروافدهما، كما تعهدت بعدم قيامها بأي إجراء أو إنشاءات من شأنها التأثير على كمية المياه المتدفقة للنيل الرئيسي.[18]

***اتفاقية 1929 :**

أبرمت هذه الاتفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن استغلال مياه النيل، وبريطانيا كانت تمثل مستعمراتها في حوض النيل، تناولت هذه المعاهدة الأنجلومصرية العديد من القضايا المتعلقة بنهر النيل وروافده، ومنحت مصر تخصيصاً سنوياً للمياه قدره 48 مليار م^3، والسودان ما مقداره 4مليار متر مكعب من متوسط إنتاج سنوي يقدر بنحو 84 مليار م^3، حسب الشكل 02 ومنحت حق الفيتو لمصر على مشاريع البناء على نهر النيل وأي من روافده في محاولة لتقليل أي تدخل في تدفق المياه الى النيل.[19]

الجدول رقم01: حصص كل من مصروالسودان في مياه النيل حسب إتفاقية 1929

1929 Agreement – Britain and Egypt:

1929	Allocated Amount	Unutilized Amount
Egypt	48 BCM*	32 BCM
Sudan	4 BCM	

*BCM: billion cubic meters

Source: http://waterdiplomat.blogspot.com/2011/01/egypt-sudan-and-ethiopia-nile-river.html

Source: The Eastern Nile Basin - Water Allocation and Benefit Sharing on WordPress.com

***اتفاقية 1934:**

اتفاقية لندن الموقعة في 23 نوفمبر 1934 بين بريطانيا بالنيابة عن تنجانيقا أي تنزانيا حالياً، وبين بلجيكا نيابة عن بوروندي ورواندا بشأن استغلالهما لنهر كاجيرا.

***اتفاقية 1953**: تم توقيعها بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا حول إنشاء خزان أوين عند مخرج نهر فكتوريا[20].

من خلال ما سبق في هذا القسم من اتفاقيات ومعاهدات تم توقيعها من القوى الاستعمارية التي كانت وفق تصوراتها ومصالحها، بعيداً عن إرادة الشعوب في هذه المنطقة، لقد كان لموجة التحرر بعد الحرب العالمية الثانية أثرها على هذه الشعوب التي نالت استقلالها، وبالتالي سعيها لتنظيم شؤونها الداخلية وفق مصالحا القومية، من خلال الاستفادة الكاملة من مواردها، التي من بينها مياه النيل وهذا ما سوف نتطرق إليه في القسم الثاني.

2.3 الإتفاقيات الموقعة ما بعد المرحلة الاستعمارية:

إنتهجت دول حوض النيل نفس المنهج الاستعماري بعد إستقلالها من خلال الإستمرار في إبرام إتفاقيات لاقتسام مياه النيل سواء بين دولتي المصب أو بين دول المنبع أو بين الدول المتشاطئة جميعاً.

***إتفاقية الإنتفاع الكامل بمياه النيل نوفمبر1959**:

تم إبرام هذه الإتفاقية بعد استقلال دولة السودان بينها وبين مصر، مستندةً لإتفاقية 1929، دعا خلالها السودان لمراجعة هذه الأخيرة بخصوص تقسيم مياه النيل بطريقة عقلانية، وهذا ما يظهر في إسم الإتفاقية التي خصصت مياه النيل بالكامل للدولتين، للسيطرة الكاملة عليها، وبالتالي منح الأفضلية للدولتين في مياه النيل، حيث سلطت الضوء على إنشاء السد العالي في أسوان للتحكم الكامل في مياه النيل لصالح مصر والسودان، وهذه حقوق تاريخية ورثتها من الحقبة الإستعمارية، جعل النيل كأنه يبدأ من السودان وينتهي في مصر، ولا مجال لبقية الدول المتشاطئة،[21] هذا فقد أعطى الإتفاق لمصر حق 55.5 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً، وللسودان 18مليار متر مكعب سنوياً، هاتين الاتفاقيتين 1929 و1959 نتج عنها استياء كبير من دول المنبع ودعت لتغييرها.[22] ويظهر هذا حسب الجدول رقم 02 .

الجدول رقم 02: تقسيم حصص دولتي المصب من مياه النيل وفق إتفاقية 1959

1959 Agreement – Sudan and Egypt:

1959	Allocated Amount	Evaporation Lost
Egypt	55,5 BCM	10 BCM
Sudan	18,5 BCM	

*BCM: billion cubic meters (Waterdiplomat)

Table 1. Water allocation (in billion cubic metre) under Egypt-Sudan agreement

Average Annual Nile Flow	84.0 10^9 m^3
Reservoir Losses Due to Evaporation and Seepage	-10.0 10^9 m^3
Net Water Availability per Annum	74.0 10^9 m^3
Allotment to the Sudan	18.5 10^9 m^3
Allotment to Egypt	55.5 10^9 m^3
Total Water Usage per Annum	74.0 10^9 m^3

(Strzepek, *et al.*, 2006, p.11)

Source: The Eastern Nile Basin - Water Allocation and Benefit Sharing on WordPress.com

***إتفاق توسعة خزان أوين 1991:**

تم توقيعه في ماي 1991، بين كل من مصر وأوغندا اتفق الطرفان فيه على تنفيذ مشروع محطة خزان الكهرباء ويأتي هذا في إطار إحترام الإتفاق الموقع في 1953 المتعلق بإنشاء الخزان.[23] وهنا يظهر لنا إعتراف أوغندا بإتفاقية عام 1953التي وقعتها القوة الإستعمارية بريطانيا بالنيابة عن أوغندا.

*** إتفاقية إطارية للتعاون بين مصر وأثيوبيا 1993:**

وقعت في جويلية 1993 من أجل تعزيز التعاون بينهما لضمان المصالح المشتركة، حيث تم الإتفاق توطيد الثقة بين البلدين وضرورة إحترام حسن الجوار وحل النزعات سلمياً وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما، إضافة لضرورة العمل المشترك للحفاظ وحماية مياه النيل هذه الثروة المائية، والقيام بالعمل المشترك لزيادة إيراداته إضافة لتعهد الطرفان بعدم أي منهما بأي أنشطة حول نهر النيل من شأنها أن تضر بالطرف الآخر ومصالحه طبقاً لقواعد القانون الدولي .[24]

***مبادرة حوض النيل 1999:**

في فيفري 1999 تم التوقيع في تنزانيا على ما سمي ب " مبادرة حوض النيل " ضمت جميع دول حوض النيل إضافة لمصر والسودان ما عدا إريتريا، لم يتم فيها التطرق للإتفاقيات السابقة الخاصة بالنيل أو لتوزيع المياه الذي حصل في عهد الإستعمار، إنما تم حديث عن مبادئ عامة، كحق الإنتفاع المعقول من المياه لكافة دول الحوض، والاحترام المتبادل بين هذه الدول وتجنب القيام بأي سلوك يكون فيه ضرر لبقية الأطراف.[25]

وبالتالي فإن المبادرة جاءت برؤية جديدة لأجل تحقيق التنمية المستدامة لكل الدول المتشاطئة لنهر النيل من خلال تعزيز آليات التعاون المشترك، للحفاظ على هذه الثروة والاستغلال الأمثل لها للإنتفاع بها لتنمية هذه الدول، وأيضاً تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة.

***إتفاقيات الإطار التعاوني 2010:**

إن الملاحظ في الإتفاقيات التي تم توقيعها خلال 1929 و1959منحت دولتي المصب حق الفيتو وإبداء الموافقة على المشروعات التي تقام حول وعلى ضفاف النيل وحقوق تاريخية مكتسبة جعلتها تستحوذ على مياه النيل أكثر من دول المنبع، وبالتالي فإن هذي الدول بعد إستقلالها طالبت بحقوقها ورفضها لهاته الإتفاقيات.

في شهر ماي 2010 تم التوقيع على الإتفاقية الإطارية بين كل من "كينيا، أوغندا، تنزانيا، إثيوبيا، رواندا" فيما إمتنعت دولتي المصب مصر والسودان على التوقيع عليها، كونه ينهي حصصها التاريخية، وينهي ضرورة إخطارها بأي مشاريع مائية كالسدود على النهر، في حين تم التركيز في عنتيبي على مجالات التعاون والاستخدام المنصف والمعقول للدول، من مياه المنظومة المائية لنهر النيل .[26]

هذا ولم يبين البنك الدولي موقفه في حال طلب منه تمويل مشروعات على نهر النيل من قبل الدول الموقعة على إتفاقية عنتيبي، في 2011/02/28 إنضمت بوروندي للإتفاقية، 2013/06/13 مصادقة البرلمان الإثيوبي على إتفاقية الإطار التعاوني حيث صوت 547عضواً في البرلمان الإثيوبي بالإجماع لصالحها في 06/18/ 2013

تأكيد وزير الموارد المائية لدولة جنوب السودان عزمهم للتوقيع والتصديق على الإتفاقية، داعياً كل من مصر والسودان للإنضمام لها، من العاصمة جوبا لجنوب السودان ناشدت إثيوبيا دول حوض النيل للتصديق على الإتفاق الإطاري لدول حوض النيل في 2013/07/20 وصرحت بعدم السماح لأي بلد بالسيطرة التامة على الموارد المشتركة وهذا ما دعا الرئيس الأوغندي في 2013/07/27خلال مصادقة البرلمان الأوغندي على الإتفاقية الإطارية لتقاسم مياه النيل وطلب من مصر القبول بالإتفاقية والإطار القانوني الجديد من أجل التقاسم المتساوي لمياه النيل، من أجل مصلحة جميع الدول في الحوض.[27]

***إتفاق إعلان المبادئ 2015:**

تم توقيع هذا الإتفاق بين الدول الثلاث مصر متمثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي، والسودان الرئيس السابق عمر البشير وإثيوبيا بواسطة رئيس وزراءها السابق هايلي مريام دالسين، جاء الإتفاق من أجل حل النزاع بشأن سد النهضة، للتوصل لإتفاق شامل بين هؤلاء الدول بخصوص أسلوب وقواعد ملء خزان السد وتشغيله السنوي والذي أحدث جدل بسب تفسيرات لبعض المواد ومدى إلزاميتها [28] يتكون الإتفاق من عشر مبادئ أساسية تتماشى مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي التي تنظيم الأنهار الدولية، وتعبر مصر عن تخوفها الشديد من السد الذي ترى فيه تهديداً لحصتها التاريخية من مياه النهر [29]

يبدو أن دول النيل بعد إستقلالها، لم ترضى على التقسيم الذي وضعه المستعمر بالنيابة عنها والذي رأته غير منصف لها ومنح كل من دولتي المصب السودان ومصر حصة الأسد في مياه النيل والذي تتمسك به مصر وترى فيهم حقوق تاريخية لن تسمح لأحد بالمساس وإنقاصها لذا كان على مصر إنتهاج سياسات تجاه دول حوض النيل لإكتساب تأييدها وإقناعها بحقها وحاجتها لمياه النيل خاصة وأنها تقع في منطقة جافة .

4. سياسات القوى الإقليمية والدولية وتأثيرها على إقتسام مياه الحوض:

إنتهجت كل من مصر وأثيوبيا عدة سياسات من أجل حماية مصالحها وبسط نفوذها على منطقة شرق إفريقيا عامة وحوض النيل بصفة خاصة وضمان حصتها من مياه النيل وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المحور.

1.4 سياسة مصر تجاه منطقة حوض النيل:

إن الأهمية الكبرى لنهر النيل في حياة المصريين ودوره منذ القديم في إقتصاد البلاد جعله جزء من الأمن القومي المصري وبالتالي فإن المساس به يعتبر مساس بحياة الشعب المصري، ومستقبلهم فمصر التي كان تعاملها مع دول الجوار الإفريقي محدود وتركز على إنتمائها الشرق أوسطي والعربي، وجدت نفسها أن في حاجة للتوجه نحو

منطقة حوض النيل الإفريقية ومحاولة إيجاد مكانة لها في المنطقة من أجل ضمن حصتها من مياه النيل التي قد تفقدها في حالة بقاءها بعيدة عن مجريات الأحداث في المنطقة ما يفتح الباب لقوى أخرى للسيطرة عليها وبسط نفوذها وبالتالي تهديد أمن مصر المائي والذي هو جزء من الأمن القومي للبلاد .

منذ 2014 إنتهجت مصر سياسة تحقيق المصالح المشتركة سواء على مستوى العلاقات البينية أو الخارجية تجاه دول حوض النيل ففي المجال الإقتصادي، سعت لبناء شراكات اقتصادية باستثمارات بلغت 12 مليار دولار منذ 2014 وانشاء صندوق للإستثمارات في البنية التحتية المعلوماتية وتبادل الخبرات والتدريب والشراكات في مجالات الحوكمة ومحاربة الفساد لتطوير دول حوض النيل في 2018، ومن أبرز نماذج التعاون الإقليمي نجد الممر الملاحي الرابط بين بحيرة فكتوريا والبحر الأبيض المتوسط وهو وسيلة لربط دول الحوض الحبيسة بالموانئ العالمية والبحار إضافة لإتفاقها مع السودان بإنشاء خط سكة حديد عابر للحدود بينهما بقيمة1.19 مليار دولار[30]

إضافة للمجال السياسي والدبلوماسي من خلال حرص الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بزيارات متعددة لدول حوض النيل " جنوب السودان، كينيا، تنزانيا، أوغندا، إثيوبيا، رواندا" واستقبال وفود رسمية من هذه الدول كما استضافت مصر في مارس 2015 بشرم الشيخ فعاليات إفريقية من أبرزها قمة التكتلات الإقتصادية الثالثة الكوميسا والسادك وتجمع شرق إفريقيا، والتي تم الإعلان فيها عن أول منطقة للتجارة الحرة في أفريقيا تضمن نصف سكان القارة .[31]

لقد قامت مصر في مجال الطاقة الكهربائية والموارد المائية بمشاريع عدة استراتيجية، كإنشاء عدة آبار مياه جوفية لتوفير المياه الشروب في المناطق النائية لهذه الدول إضافة لإنشاء سدود عدة لتجميع مياه الأمطار بها، مستعملة فيها التكنولوجيا النظيفة، ففي أوغندا تم إنشاء ما يقارب 7سدود و75بئراً جوفياً، و180بئر جوفي بدولة كينيا، كما قامت بحفر آبار مياه جوفية بالسودان وجنوب السودان وتنزانيا.

وقد كلفها تنفيذ مشروع سد جوليوس نيريري التنزاني ما يقارب 3مليار دولار بمساهمة مصرية 100المئة، والذي هو أكبر مشروع في تنزانيا .

أما إثيوبيا فقد قدمت لها مصر الدعم الفني لإنشاء معامل الأبحاث الهيدروليكية بالعاصمة الإثيوبية، وصيانة المحطات الرئيسية، لرصد قياسات وتصريف الأنهار بجنوب السودان إضافة للعديد من المشاريع في مجال الطاقة الكهربائية مع السودان، الذي سيصبح ممر لنقل الكهرباء من إفريقيا لأوروبا، مشروع الربط الكهربائي مع الكونغو الديمقراطية (إنجا–أسوان) إضافة للعديد من الدورات التدريبية لمتدربين دول حوض النيل في إطار المنحة المقدمة من خلال مشروع " التعاون مع الدول الأفريقية) لعام 2019.[32]

أنشأت مصر مركز للتنبؤ بالأمطار والتغيرات المناخية " بالعاصمة الكنغولية كينشاسا بتمويل مصري، كما نفذت مشروع إزالة الحشائش المائية في إطار مشروعي مصري أوغندي ببحيرتي ألبرت وكيوجا في أوغندا[33]

في إطار التعاون العسكري وقعت مصر اتفاق في أفريل 2021 مع أوغندا حيث صرح اللواء سامح الجوي الذي ترأس وفد المخابرات أن الدولتين تتقاسمان مياه النيل وما يؤثر على الأوغندين يؤثر على مصر إضافة لبروتوكول تعاون عسكري مع بوروندي يشمل التعاون والتدريب وتبادل الخبرات[34]

أما فيما يخص الجانب الإثيوبي فقد وقعت كما ذكرنا سابقاً على إعلان المبادئ عام2015 مع كل من السودان وإثيوبيا الذي ألزمت فيه مصر إثيوبيا في موضوع سد النهضة وتخزينه، بعدم التسبب بأي ضرر لدولتي المصب وعدم المساس بحصتيهما في مياه النهر، والتعاون على ملئ السد وتشغيله، وهذا ما أخلفته إثيوبيا في 2016 ورأت فيه غير ملزم لها، تلتها عدة مفاوضات من 2017،2018،2019،2020، دون أن تثمر لنتيجة، لوحت مصر بالخيار العسكري الذي يعد خيار غير عقلاني[35]

هكذا كانت سياسة مصر تجاه منطقة حوض النيل، أما بالنسبة لسياسة القوة الثانية التي هي إثيوبيا.

2.4 سياسة إثيوبيا تجاه منطقة حوض النيل:

إن سقوط النظام اليساري الشيوعي سنة 1991لـ "MENGISTU " بإثيوبيا، وضع حد لصراعه مع إريتيريا، جعل الحكومات الوطنية المتوالية تولي أهمية كبرى لقضايا إقتسام مياه النيل ومشروعات توليد الطاقة الكهربائية، من أجل تحقيق الأمن القومي الإثيوبي الذي في رأيها كان منتهكاً لسنوات، وانطلاقا من هذا أبدت الحكومة الإثيوبية معارضتها لكافة الإتفاقيات التاريخية التي عُقدت بهذا الخصوص خاصة إتفاقية سنة 1959، حيث رأت فيها غير منصفة ومنحت لدولتي المصب الأفضلية وحصص أكبر في مياه النيل أكثر من الحق التاريخي والطبيعي لإثيوبيا .[36]

يعتبر مشروع سد النهضة الذي يقع على النيل الأزرق بولاية شنقول قماز، والذي تعود جذوره للحرب الباردة رداً على إنشاء السد العالي، وتعتبر اتفاقية عنتيبي 2010 التي جاءت بنظام المحاصصة في توزيع العادل لمياه النيل، والتحفظ على موضوع ضرورة إخطار دولتي المصب وموافقتها على أي مشروع يراد تنفيذه على مجرى النهر بداية أزمة سد النهضة .[37]

مستغلة الأوضاع السياسية في مصر 2011 باشرت إثيوبيا بناء مشروعها العملاق الذي تقدر تكلفته 4.8 مليار دولار، وتعد الصين شريك أساسي في بناء السد منذ 2013 من خلال خبرات بشرية ومعدات وتكنولوجيا ففي 2010 اقرض بنك الصين 500 مليون دولار لإثيوبيا، إضافة لإيطاليا من خلال شركة سالييني إمبراليجيو المختصة في تشييد السدود، والبنك الدولي الممول الأساسي للسد، الذي تطمح اثيوبيا لتصدير الكهرباء لقسم كبير من القارة الإفريقية، للحصول على العملة الصعبة كما وقعت عقداً بقيمة 150 ألف دولار مع السودان لتصدير الطاقة الكهربائية، وعقود أخرى مع كينيا وجيبوتي،[38]في إطار سعيها لكسب مكانتها الإقليمية وإقناع دول حوض النيل بشروعها وإيجاد منافذ للموانئ قامت إثيوبيا من خلال رئيس وزراءها أحمد آبي بعدة زيارات لهذه الدول .

فكينيا التي تربطها معها علاقة وثيقة، اتفقت معها على مشاريع مشتركة بما في ذلك السكك الحديدية وشبكة الطرق والإشراف على التفتيش المشترك على طرق لامووجاريسا وايسيولو ومويالي وحواسا اديس ابابا، إضافة للعمل المشترك من أجل تطوير مدينة مويالي الحدودية لجعلها مدينة إقتصادية مشتركة، وإنشاء لجنة ثنائية لتعزيز التعاون المشترك بينهما، كما أبدت كينيا حماستها بمشروع السد النهضة لأنه فرصة لإستراد الطاقة حيث اتفق الطرفان على توريد كينيا ما قيمته 400 ميجاواط من الطاقة من إثيوبيا سنوياً، كما ناقش الطرفان استراتيجية البلدين في مكافحة الإرهاب في المنطقة .[39]

أما الجارة الشمالية إريتريا فقد سعى آبي أحمد للمصالحة معها من خلال إجتماع مع الرئيس الإريتيري أسياس أفورقي في جويلية 2018، أعرب الجانبان رغبتهما في استعادة العلاقات، فتم الاتفاق على فتح السفارات، واستئناف الرحلات الجوية المباشرة، ومنح إثيوبيا إمكانية الوصول للموانئ الإريتيرية، فيما تبقى هناك مسائل لم يتم التوصل لحل فيها مثل الحدود المتنازع عليها واستمرار الحواجز التجارية .[40]

أما السودان فإن الحكومة الجديدة الإثيوبية دأبت على خلق علاقات استراتيجية معه، خاصة بعد التقارب الذي حصل بعد الوساطة الإثيوبية في القضايا السودانية الإقليمية والدولية، إضافة إلى تمركز قوات إثيوبية في منطقة آبيي المتنازع عليها بين جنوب السودان وشماله، فزيارة آبي أحمد للسودان توضح الأهمية التي توليها أثيوبيا للسودان، فإقتصادياً السودان هي منفذ مهم للتجارة الإثيوبية عبر ميناء بورت سودان، حيث تمكنت إثيوبيا من أخذ حصة فيه.[41]

هذا وقد جاء في حديث للمتحدثة باسم وزارة الخارجية دينا مفتي إن علاقة أثيوبيا بالدول المجاورة لها أهمية قصوى من أجل تحقيق التكامل الإقليمي، خاصة في المجال التبادل التجاري والتعاون في مجال حفظ السلام، والتعاون السياسي معها، وكذا دعم التنمية الإقتصادية للدول المجاورة، كما أنها ومن خلال منظمة الإيغاد روجت للتكامل الإقليمي مع الدول المجاورة، هذا وقد عقدت إجتماعات وزارية مع جول الجوار في شكل جلسات منتظمة لمناقشة التحديات وفرص التعاون، وبالتالي فإن الدبلوماسية الإقتصادية هي حجر الزاوية في سياسة إثيوبيا الخارجية.[42]

وبالتالي فإن إثيوبيا إتخذت من التعاون الإقتصادي والتجاري وسيلة لبسط نفوذها في المنطقة وكسب تأييد دول حوض النيل في أي خطوة تخطوها في مجال تقسيم مياه النيل والمشروعات المستقبيلية .

3.4 سياسة الإتحاد الإفريقي في منطقة حوض النيل:

الاتحاد الإفريقي منظمة قارية تضم 55 دولة تأسست رسمياً في 2002 لتحل محل منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست 1963 والتي جاءت لتحقيق أهداف "تخليص القارة من بقايا الإستعمار والفصل العنصري، وتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية، وتنسيق وتكثيف التعاون التنموي، وحماية سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وتعزيز التعاون الدولي"، وفي جويلية 2002 بالعاصمة الجنوب افريقية دوربان اتخذ قرار تأسيس الاتحاد

الإفريقي كمنظمة جديدة بإفريقيا من اجل تحويل أهداف واهتمامات المنظمة وزيادة التعاون والتكامل بين الدول الإفريقية وجعلها محرك النمو والتنمية الاقتصادية في القارة.[43]

فإذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية جاءت للقضاء على الهيمنة الإستعمارية فإن الإتحاد الإفريقي وجد نفسه أمام عدد كبير من المشكلات التي خلفها المستعمر، فإضافة إلى الفقر والتخلف الإقتصادي ونهب خيراتها، نجم عن التقسيم الإستعماري للدول في القارة إلى نزاعات وصراعات داخلية وبين الدول، ومن بين هذه الصراعات على الموارد ومنها المائية .

وتعد أزمة إقتسام مياه حوض النيل من بين المشاكل المستعصية بسبب رغبة الدول التي ينبع منها نهر النيل بحصص عادلة من المياه، عكس التقسيم الإستعماري الذي منح الدول المصب مصر والسودان حصة الأسد وضرورة إخطارهم بأي مشروعات على مجرى النهر وهو ما ترفضه دول حوض النيل التي وقعت على إتفاقية عنتيبي 2010 والتي رفضتها مصر والسودان لأنهم إعتبروها مساساً بحقوقهم التاريخية .

الإتحاد الافريقي الذي مقره إثيوبيا التي هي أهم الأطراف في أزمة تقاسم مياه النيل التي تطالب بإعادة تقسيم المياه، فالدول الأعضاء في الاتحاد رغم تقاربها الجغرافي والاشتراك في مؤسسة ومنظمة إقليمية إلا أن هناك اختلاف بين شمال إفريقيا ذو الارتباط بالشرق الأوسط والثقافة العربية الاسلامية وبين الجنوب الذي يضم عدة ديانات وثقافات أبرزها المسيحية، وبما أن المشكلة إفريقية فإنها لا تحل إلا بحلول إفريقية، أي أن الإتحاد الإفريقي لديها لسلطة في فرض العقوبات ودفع الدول للإمتثال لقراراته وتقسيم المياه حسب احتياجات كل دولة.[44]

هذا وقد تطرق الإتحاد الإفريقي في القمة الإستثنائية التي عقدت بسرت الليبية 2004/02/27، بمناقشة قضايا عدة تخص القارة الإفريقية والتي توجت بإعلان سرت حول تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في القارة الإفريقية[45]، من خلال ما سبق نجد أن كل من مصر وإثيوبيا كان لها سياستها تجاه منطقة حوض النيل ما نتج عنه علاقات إقتصادية فيما بينها وهذا ما يظهر في الخريطة رقم (01).

الخريطة **01**: الروابط الإقتصادية بمنطقة حوض النيل

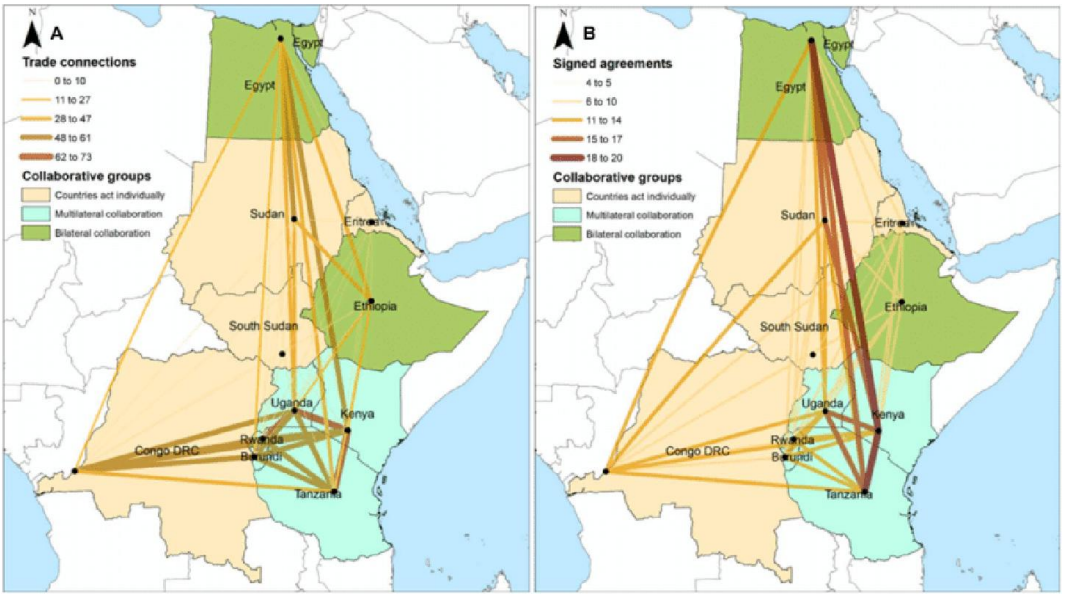

Source: SCIENCE ADVANCES | RESEARCH ARTICLE 1 of 11 ENVIRONMENTAL STUDIES Navigating the complexities of coordinated conservation along the river Nile 3 April 2019 P 11

5 . الخاتمة:

استناداً لما سبق ذكره من تحليل لموضوع اقتسام مياه حوض النيل ما بين نصوص الاتفاقيات الدولية وسياسات القوى الإقليمية نخلص إلى نتائج والتي هي بمثابة إجابات على الإشكالية الرئيسية المطروحة من جهة، وتوضيح لمدى صحة الفرضيات التي صيغت في مقدمة الدراسة من جهةٍ أخرى، والنتائج كالتالي:

1 – أهمية المياه في حياة الشعوب والعلاقات الدولية، ويعتبر الأمن المائي جزءا من الأمن القومي للدول.

2 – يحظى نهر النيل بأهمية كبيرة للدول التي يمر بها في أفريقيا، خاصة لدولتي المصب ومصر بالتحديد بسبب الجفاف وقلة سقوط الأمطار وبالتالي هو مصدر للمياه الشرب والزراعة والطاقة، على عكس دول الحوض التي تعتمد على الأمطار الموسمية في الزراعة والري.

3 – الإستعمار الأجنبي قام بتوقيع عدة إتفاقيات تقسيم لمياه نهر النيل لتنظيم استهلاكه وأعطى لدولتي المصب حصة كبرى في مياهه وحق الفيتو في الإخطار المسبق على إنشاء المشروعات على مجرى النهر أو بجانبه، وهو تقسيم فيه إجحاف ولم تراعى فيه مصالح الدول بل ركز على مصر بسبب مصالحه الشخصية وموقعها الإستراتيجي.

4 – دول حوض النيل في وقت متأخر بعد إستقلالها تفطنت للإجحاف والتقسيم الغير عادل لمياه النيل وبالتالي طالبت بتقسيم جديد أكثر عدالة .

5 – مصر سعت لكسب تأييد دول حوض النيل من خلال عدة إتفاقيات ومشروعات بهذه الدول لمساعدتها وكذالك الأمر بالنسبة لأثيوبيا التي سعت لكسب هذه الدول من خلال إمدادها بالطاقة الكهربائية.

الإتحاد الإفريقي المنظمة الإقليمية والقارية في إفريقيا ناقشت موضوع المياه إضافة لموضوعات أخرى نزاعية في أفريقيا، وظل صامتاً حيال أزمة حوض النيل لعدة إعتبارات منها أن مقره إثيوبيا وبالتالي تأثيرها عليه، ووقوفه لصف دول إفريقيا على حساب مصر ذات الإنتماء العربي، إضافة لقواعد القانون الدولي التي تنص على ضرورة إحترام المواثيق والقوانين الدولية والعرف الدولي التي نظمت في شأن المياه خلال الإستعمار أي أن الحقوق التاريخية والمكتسبة من الفترة الإستعمارية على الدول والمنظمات الدولية إحترامها.

إن حل أزمة اقتسام مياه حوض النيل يتطلب المفاوضات على غرار مبادرة حوض النيل 1999 والوساطة السلمية تحت راية الاتحاد الإفريقي بصفته المنظمة الإقليمية التي تنضوي تحتها هذه الدول، بشكل يراعي فيه التقسيم العادل بحسب إحتياجات كل دولة للمياه النهر وفي إطار تعاون بينها .

6 . الهوامش:

[1]- Wolf, A. T.: Shared waters: Conflict and cooperation, Annul. Revu. Environ. Resour., vol 32, 2007. P 243

[2]- Ghoreishi, M., Elshorbagy, A., Razavi, S., Blöschl, G., Sivapalan, M., and Abdelkader A,(2023),: Cooperation in a transboundary river basin: a large-scale socio-hydrological model of the Eastern Nile, Hydrol. Earth Syst. Sci., 27, p 1203

3 - Laura Parkes,"The Politics of 'Water Scarcity' in the Nile Basin: the Case of Egypt". Journal of Politics & International Studies, Vol. 9, Summer 2013.p 442

[4] ـ محمد الأمين بن عودة، عبد القادر الهلي، "البدائل السودانية المصرية اتجاه أزمة إقتسام مياه النيل وبناء سد النهضة الإثيوبي"، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، سنة 2022، ص 693.

[5]- El Zain, M. (2007) Environmental scarcity, hydro-politics and the Nile: population Concentration, water scarcity and the changing domestic and foreign policies of the Sudan. Netherlands: Shaker Publishing, p04

[6]- NBI, 2001, Transboundary Environmental Analysis, Shared Vision Program, Nile Basin Initiative (NBI), GEF, UNDP & World Bank, Washington, p06

[7]- Nile Basin Initiative Secretariat,"Nile basin socio-economic outlook 2050". Report n 2022-15, Uganda: November 2022. P08

[8]- ibid, p08

[9]- Nile Basin Initiative Secretariat op.cit. P041

[10]- GHOREISHI, M., Elshorbagy, A., Razavi, S., Blöschl, G., Sivapalan, M., and Abdelkader,(2023), A.: Cooperation in a transboundary river basin: a large-scale socio-hydrological model of the Eastern Nile, Hydrol. Earth Syst. Sci., 27, p 1203.

[11]أهم الإتفاقيات الموقعة خلال الحقبة الإستعمارية , متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38kYG تم التصفح يوم 2023/07/23 على الساعة 18:31.

[12]صادق جراية ،" المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل:دراسة في أزمة سد النهضة بين أثيوبيا ومصر "، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد 02، المجلد 13، سبتمبر2022، ص70.

[13]إسراء خالد: " تنظيم العلاقات بين مصر وأثيوبيا في إطار 5 إتفاقيات بروتوكول روما أقدمها، متاح على الرابط:https://xy2.eu/38kZN تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة 05:55.

[14]محمود جاويش، محمود رمزي: الإتفاقيات الدولية التي وقعت بين مصر وأثيوبيا بشأن نهر النيل تفاصيل، متاح على الرابط : https://xy2.eu/38m27 تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة :06:30 .

[15]مدحت مصطفى:" الإتفاقيات الدولية و حوض النيل "4 , متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38m2M تم التصفح يوم 2023/07/15على الساعة 09:56

[16]حسام عبد الله:" إثيوبيا تتحدى العالم وتتنصل من 17 إتفاقية دولية عبر 130 عاماً،متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38m3W تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة 18:46.

[17]عمر يحى أحمد :" الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل دراسة الأبعاد القانونية والاتفاقيات" , متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38m4f تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة 23:30.

[18]الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك لمصر :" مصر ودول حوض النيل ، متاح على الرابط:
https://xy2.eu/38m4G تم التصفح يوم 2023/07/16 على الساعة 19:30

[19]Mwangi S.kimeny ,john Mukum Mbaku : the limits of the new Nile Agreement , Available on the web site: https://xy2.eu/38kAx 17/07/2023.14:55.

[20]أسماء نصار : تعرف على 12 إتفاقية تاريخية تنظم التعامل مع نهر النيل وروافده، متاح على الرابط:
https://xy2.eu/38miW ، تم التصفح بتاريخ : 2023/07/17، على الساعة 15:49

[21]MOHAMMED ABDO, the nile question: the accords on the water of the nile and their implications on cooperative schemes in the basin, perceptions summer 2004,p50.

[22]El Dahan Maha, factbox :nile river agreement and issues , Available on the web site: https://xy2.eu/38mje. 19/07/2023 at 14:02

[23]أحمد إمبابي، 13 إتفاقية دولية تحفظ حقوق مصر المائية، متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38mjq تم التصفح في 2023/07/19على الساعة 16:30.

[24]أسماء نصار، تعرف على تفاصل إتفاقية 1993 بين مصر و أثيوبيا حول حوض النيل :متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38mkv تم التصفح يوم 2023/07/19 على الساعة 19:33.

[25]تقرير الجزيرة ،إثيوبيا دعت بقية دول حوض النيل للتوقيع عليها,,, هذه قصة إتفاقية عنتيبي, متاح على الرابط:
https://xy2.eu/38mmb تم التصفح بتاريخ 2023/07/15 على الساعة 23:00

[26]حسن الشامي، أزمة حوض النيل حقائق التاريخ وآفاق المستقبل، متاح على الرابط:https://xy2.eu/38mmD
تم التصفح يوم 2023/07/15 على الساعة 23:30.

[27]هند بشندي، اتفاقية عنتيبي أهم عشر تواريخ، متاح على الرابط :https://xy2.eu/38mnA.
تم التصفح يوم 2023/08/08 على الساعة 23:11.

[28]محمد عبده حسنين :" إعلان مبادئ " 2015 جدل متجدد بين مصر أثيوبيا , متاح على الرابط:
https://xy2.eu/38mnJ تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة 11:30 .

[29]تقرير حول إتفاق مصر اثيوبيا والسودان على " مبادئ" بشأن سد النهضة، متاح على الرابط:
https://xy2.eu/38mo2
تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة 11:40.

[30] مايسة خليل حسن : محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ "2014" إثيوبيا نموذجاً, متاح على الرابط:

https://xy2.eu/38mos تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة 11:30.
[31]أميرة محمد عبد الحليم "سياسة مصر الخارجية تجاه حوض النيل "، الملف المصري: العدد43، السنة الرابعة، ص 42
[32]مايسة خليل حسن ،مرجع سابق.
[33]تقرير حول الأمن المائي المصري المؤشرات و التحديات الجهود, متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38mrJ تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة 21:00.
[34]تقرير حول محنة مصر بالقرن الإفريقي قصة شبكة التحالفات الجديدة التي تحاول القاهرة نسجها حول إثيوبيا, متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38ms5. تم التصفح يوم 2023/08/20، على الساعة 20:56.
[35]محمد زهير عبد الكريم ،"خيارات السياسة الخارجية المصرية تجاه يد النهضة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي" ،مجلة دراسات دولية ،العدد 85، سنة 2021، ص 256،255
[36]محمد الأمين بن عودة، عبد القادر الهلي،" البدائل السودانية المصرية إتجاه أزمة إقتسام مياه النيل و بناء سد النهضة الأثيوبي"، مجلة آفاق علمية ،المجلد 14 العدد 01، سنة 2022،ص 700.
[37]أمين البار، إيمان دني، " النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي في شمال إفريقيا النزاع المصري الإثيوبي نموذجاً" ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 11، العدد 01، جانفي 2022، ص273،274.
[38]توفيق المديني، سياسة أثيوبيا الإقليمية في استهداف جيرانها ،متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38msn تم التصفح يوم2023/08/20 على الساعة 23:30.
[39]DANIEL MUMBERE , Ethiopia ,Kenya to accelerate implementation of bilateral agreement on tade and security, Available on the web site:: https://xy2.eu/38msR browsed 20/008/2023 at 23:52
[40]CLAIRE KLOBUCITA , Ethiopia : East Africa 's emerging giant, Available on the web site : https://xy2.eu/38mxX browsed 20/008/2023 at 22:33

[41] أحمد عسكر، السياسة الخارجية الأثيوبية في عهد آبي أحمد , متاح على الرابط :
https://xy2.eu/38mz8. تم التصفح يوم 2023/08/23 على الساعة 15:22.
[42]ADIMASU ARAGAWU, relationship with neighboring countries top priority –MoFA Spokesperson, Available on the web site:: https://xy2.eu/38mzq browsed 20/08/2023 at 23:44 .
[43]L'UA en bref, Available on the web site: https://xy2.eu/38mzA browsed 20/08/2023 at 19:44.
[44]SARAH MUSAU, Regional Intergovernmental Organizations to Conflict Prevention and Resolution: The Case of the African Union in the Nile River Conflict, Open Journal of Social Sciences, issue 1,vol 11 ,31/01/2023,p386,387.
[45]صخري محمد،واقع الإتحاد الإفريقي في بيئة دولية متغيرة ،متاح على الرابط:
https://xy2.eu/38mBS تم التصفح يوم2023/08/21 ،على الساعة : 20:33.

7. قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1 .أحمد عمر يحى :" الصراع حول المياه في منطقة حوض النيل دراسة الأبعاد القانونية والاتفاقيات"أنظر الرابط :
https://xy2.eu/38m4f , تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة 23:30.

2 . امبابي أحمد، 13 إتفاقية دولية تحفظ حقوق مصر المائية، أنظر الرابط :https://xy2.eu/38mjq , تم التصفح في 2023/07/19 على الساعة 16:30

3 . البار أمين، دني إيمان، النزاعات المائية في حوض النيل وتداعياتها على الأمن المائي في شمال إفريقيا النزاع المصري الإثيوبي نموذجاً،المجلة الجزائرية للأم والتنمية ،المجلد 11، العدد 01، جانفي 2022.

4 . الشامي حسن، أزمة حوض النيل حقائق التاريخ وآفاق المستقبل، أنظر الرابط :https://xy2.eu/38mmD ,تم التصفح يوم 2023/07/15 على الساعة 23:30.

5 . المديني توفيق، سياسة أثيوبيا الإقليمية في استهداف جيرانها ،أنظرا لرابط : https://xy2.eu/38msn, تم التصفح يوم2023/08/20 على الساعة 23:30

6 . أهم الإتفاقيات الموقعة خلال الحقبة الإستعمارية : أنظر الرابط : https://xy2.eu/38kYG , تم التصفح يوم 2023/07/23 على الساعة 18:31.

7 . الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك لمصر :" مصر ودول حوض النيل "، أنظرا لرابط : https://xy2.eu/38m4G , تم التصفح يوم 2023/07/16 على الساعة 19:30

8. بشندي هند، اتفاقية عنتيبي أهم عشر تواريخ، أنظر الرابط:
https://xy2.eu/38mnA تم التصفح يوم 2023/08/08 على الساعة 23:11

9 . بن عودة محمد الأمين، الهلي عبد القادر، "البدائل السودانية المصرية اتجاه أزمة إقتسام مياه النيل وبناء سد النهضة الإثيوبي"، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، سنة 2022.

10 . تقرير حول الأمن المائي المصري المؤشرات و التحديات الجهود، أنظر الرابط :https://xy2.eu/38mrJ ,تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة 21:00

11 . تقرير حول محنة مصر بالقرن الإفريقي قصة شبكة التحالفات الجديدة التي تحاول القاهرة نسجها حول إثيوبيا:أنظر الرابط: https://xy2.eu/38ms5 , تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة 20:56.

12 . تقرير حول إتفاق مصر اثيوبيا والسودان على " مبادئ" بشأن سد النهضة، أنظر الرابط:https://xy2.eu/38mo2 ,تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة 11:40.

13. تقرير الجزيرة ،إثيوبيا دعت بقية دول حوض النيل للتوقيع عليها,,, هذه قصة إتفاقية عنتيبي أنظرا لرابط:
https://xy2.eu/38mmb ,تم التصفح بتاريخ 2023/07/15 على الساعة 23:00

14. جاويش محمود، محمود رمزي: الإتفاقيات الدولية التي وقعت بين مصر وأثيوبيا بشأن نهر النيل تفاصيل، أنظر الرابط : https://xy2.eu/38m27 , تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة :06:30.

15 . جراية صادق، المنظورات القانونية والسياسية للصراع الدولي حول مياه نهر النيل "دراسة في أزمة سد النهضة بين أثيوبيا ومصر "، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،العدد 02، المجلد 13، سبتمبر2022.

16 . حسنين محمد عبده :" إعلان مبادئ " 2015 جدل متجدد بين مصر أثيوبيا أنظر الرابط: https://xy2.eu/38mnJ , تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة11:30

17. خالد إسراء: " تنظيم العلاقات بين مصر وأثيوبيا في إطار 5 إتفاقيات بروتوكول روما أقدمها. أنظر الرابط : https://xy2.eu/38kZN , تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة 05:55.

18 . خليل حسن مايسة: محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ "2014" إثيوبيا نموذجاً أنظر الرابط : https://xy2.eu/38mos , تم التصفح يوم 2023/08/20 على الساعة11:30 .

19. . صخري محمد،واقع الإتحاد الإفريقي في بيئة دولية متغيرة ،أنظر الرابط:https://xy2.eu/38mBS .تم التصفح يوم2023/08/21 ،على الساعة : 20:33.

20 عبد الحليم أميرة محمد:سياسة مصر الخارجية تجاه حوض النيل، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية: العدد43، السنة الرابعة.

21 . عبد الله حسام:" إثيوبيا تتحدى العالم وتتنصل من 17 إتفاقية دولية عبر 130 عاماً،أنظر الرابط : https://xy2.eu/38m3W , تم التصفح بتاريخ : 2023/07/15 على الساعة 18:46.

22.عسكر أحمد، السياسة الخارجية الأثيوبية في عهد آبي أحمد... أنظر الرابط : https://xy2.eu/38mz8 , تم التصفح يوم 2023/08/23 على الساعة 15:22

23 .محمد زهير عبد الكريم ،خيارات السياسة الخارجية المصرية تجاه يد النهضة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي ،مجلة دراسات دولية ،العدد 85 السنة 2021.

24 . مصطفى محمد مدحت:" الإتفاقيات الدولية و حوض النيل "4 أنظر الرابط : https://xy2.eu/38m2M , تم التصفح يوم 2023/07/15على الساعة 09:56

25 .نصار أسماء، تعرف على تفاصل إتفاقية 1993 بين مصر و أثيوبيا حول حوض النيل :أنظر الرابط : https://xy2.eu/38mkv, تم التصفح يوم 2023/07/19 على الساعة 19:33.

26 . نصار أسماء: تعرف على 12 إتفاقية تاريخية تنظم التعامل مع نهر النيل وروافده، أنظر الرابط:https://xy2.eu/38miW ، تم التصفح بتاريخ : 2023/07/17، على الساعة 15:49

المراجع باللغة الأجنبية

1.ABDO MOHAMMED ,the nile question : the accords on the water of the nile and their implications on cooperative schemes in the basin ,perceptions summer 2004.
2 .ARAGAWU ADIMASU, relationship with neighboring countries top priority – MOFA Spokesperson , on site : https://xy2.eu/38mzq .browsed 20/08/2023 at 23:44 .
3. El ZAIN, M. (2007) Environmental scarcity, hydro-politics and the Nile: population concentration, water scarcity and the changing domestic and foreign policies of the Sudan. Netherlands: Shaker Publishing.
4. KLOBUCITA CLAIRE, Ethiopia : East Africa's emerging giant, on site : browsed 20/008/2023 at 22:33 ..https://xy2.eu/38mxX

5.L'UA en brief , on site : https://xy2.eu/38mzA, browsed 20/08/2023 at 19:44 .
6. MUMBERE Daniel, Ethiopia,kenya to accelerate implementation of bilateral agreement on tade and security, on site: https://xy2.eu/38msR .browsed 20/008/2023 at 23:52 .
7.GHOREISHI, Elshorbagy, A., Razavi, S., Blöschl, G., Sivapalan, M., and Abdelkader, A,(2023).: Cooperation in a Transboundary river basin: a large-scale socio-hydrological model of the Eastern Nile, Hydrol. Earth Syst. Sci., 27.
8. MUSAU SARAH, Regional Intergovernmental Organizations to Conflict Prevention and Resolution: The Case of the African Union in the Nile River Conflict, Open Journal of Social Sciences, issue 1,vol 11 ,31/01/2023.
9. NBI, 2001, Transboundary Environmental Analysis, Shared Vision Program, Nile Basin Initiative (NBI), GEF, UNDP & World Bank, Washington.
10. Nile Basin Initiative Secretariat ,"nile basin socio-economic outlook 2050". Report n 2022-15, Uganda: November 2022.
11.S.kIMENY MWANGI, Mbaku john Mukum: the limits of the new nile Agreement https://xy2.eu/38kAx 17/07/2023.14:55.
12. El Dahan Maha, fact box :nile river agreement and issues , https://xy2.eu/38mje ,19/07/2023 at 14:02
13. PARKES LAURA, «The Politics of 'Water Scarcity' in the Nile Basin: the Case of Egypt". Journal of Politics & International Studies, Vol. 9, Summer 2013.
14 . Wolf, A. T.: Shared waters: Conflict and cooperation, Annul. Rev. Environ. Resour., 32, 241–269, 2007.